

لبنان، انتفاضة حقيقية



قوى السلطة ومؤسسات الدولة تحيط نفسها بالصمت المعلن، لكن الاتصالات بينها لم تهدأ طوال الليل. وزيرة الداخلية ربا الحسن تحاول إقبات جدارة في التعامل مع الوضع فتركز على ضرورة فتح الطرقات، ولكنها كمن يعيش خارج الواقع وتطوراته. وفي الوقت الذي ارتقى فيه الشارع بمطالبه من المعيشي إلى السياسي، وبادر المظاهرات إلى إحراق صور الرؤساء الثلاثة وصوره حسن نصرالله الأمين العام لحزب الله، مؤكداً على استقالة الحكومة ومطالبين رئيس الجمهورية بالاستقالة وبحل مجلس النواب وانتخابات تشريعية مبكرة، يتساءل المراقبون عن آفاق مثل هذه الاحتمالات ومآلاتها. فهل يتمكن الشارع من بلورة خياراته السياسية؟ وهل يتقدم رئيس الحكومة سعد الحريري باستقالة حكومته؟ وحينذاك، هل نعتبر أن السياسة المالية المتبعة حتى الآن قد سقطت في الشارع ومن يقدم البديل؟

على تخوم السراي الحكومي في ساعة متأخرة من ليل الخميس الجمعة حين اخترق المظاهرون الحاجز الأمني المفروض حول السراي ووصلوا إلى باحته الخارجية حيث انهمرت عشرات القنابل المسيلة للدموع على المظاهرين ليتم تفريقهم. لكن التجمعات استمرت طوال الليل لتستأنف صباح الجمعة بزخم كبير في شوارع بيروت وساحاتها وفي مختلف المدن والبلدات. وبسبب قطع الطرقات الرئيسية في عموم البلاد دخل لبنان في حالة شلل تامة أو إضراب عام غير معلن. فمعظم المؤسسات أغلقت أبوابها باستثناء المستشفيات والصيدليات وبعض محلات السوبرماركت والمؤسسات المحلية الصغيرة، فيما أعلنت روابط الاساتذة والمعلمين الإضراب يومي الاثنين والثلاثاء القادمين. لا يمكن الآن توقع النتائج السياسية المباشرة والفورية لهذه الانتفاضة. إلا أن الشارع أكد سيطرته خلال الساعات الماضية، فيما لا تزال

السياسيين وأضرمو النار في الإطارات المطاطية. عفوية الانتفاضة وانفجاعتها، جعلت الشارع اللبناني يتحد بقوة في وجه قوى السلطة. وزجت بالآلاف في الشوارع من دون أي شعارات حزبية أو طائفية. الهتافات كلها تندد بقوى السلطة مجتمعة، لا تستثنى أحداً. قوى السلطة بدت مذهولة صامتة لا تبدي أي كلام أو تصريحات باستثناء بيان لوزير الاتصالات أكد فيه إلغاء ضريبة جديدة على اتصالات الوتساب والإنترنت التي أقرتها الحكومة في جلستها الأخيرة. وبعد نقل جلسة مجلس الوزراء التي كانت مقررة يوم الجمعة في السراي الحكومي إلى قصر الرئاسة في بعبدا، تم الإعلان عن إلغاء هذه الجلسة التي كانت مخصصة لإقرار مشروع موازنة 2020. زخم الشارع واتساع رقعة التظاهرات حيناً تدخل أجهزة الأمن والجيش، التي اكتفت بمراقبة حركة الشارع باستثناء الصدام الذي حدث

نتيجة تدمير الطبقة الوسطى وانحدرها. لكن، على ما يبدو، إن ما يجري حالياً أمر مختلف عن كل الحركات الاحتجاجية السابقة، إن لجهة اتساع دائرته الجغرافية والشعبية أو لجهة عفويتها أو لجهة عدم قدرة الأطراف السياسية والطائفية على اختراقه. والأهم من كل ذلك هو ما نلاحظه في كل المناطق اللبنانية: انقلاب ما كان يسمى بالحاضنات الاجتماعية على القوى الطائفية التي تتحصن فيها. فعلى مدى اليومين الأخيرين شهدت مدينة النبطية تحطيم وإجهات نواب حزب الله وشهدت مدينة صور هتافات وشعارات منددة برئيس مجلس النواب نبيه بري وزوجته رندة بري، وفي طرابلس تم تحطيم مكتب التيار الوطني الحر. وفي مناطق مختلفة احتشد المظاهرون أمام منازل وكاتب النواب والزعماء

ومنها انتشرت في كل المناطق اللبنانية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب وفي البقاع بكل أقصيته. ولسان حال المظاهرين جميعاً يقول "لقد طفح الكيل".

في بيروت، تحرك المظاهرون الذين تزايدت أعدادهم بتواتر سريع حتى بلغت الآلاف، عبر شوارع وسط العاصمة من جسر الريح فساحة الشهداء إلى منطقة الصبفي ثم إلى ساحة رياض الصلح المتاخمة للقصير الحكومي.

كانت كل الهتافات والشعارات المرفوعة تدين قوى السلطة مجتمعة وصولاً إلى المطالبة باستقالة كل من يحتلون مواقع في مؤسسات السلطة باعتبارهم المسؤولين عملاً وصل إلى حال اللبنانيين من تدهور طال كل مجالات حياتهم بما في ذلك لقمة العيش والحريات العامة.

غير أن نقاط تظاهر أخرى ظهرت في المشرفية التي تصل بيروت بالضاحية الجنوبية، حيث قطعت الطرقات الرئيسية، وما لبث المظاهرون أن توجهوا إلى طريق مطار رفيق الحريري الدولي في محاولة لقطعه.

وبالتزامن ممت التظاهرات المنددة بفساد قوى السلطة مجتمعة ضواحي بيروت الشمالية وطريق بيروت الشمال، وكذلك مختلف المدن والبلدات اللبنانية: النبطية وصيدا وصور وطرابلس. كما قطعت الطرقات الرئيسية في عموم البقاع والشمال والجنوب.

ليست المرة الأولى التي يعبر فيها اللبنانيون عن غضبهم من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة التي اتبعوها، ولا تزال، القوى السياسية المسيطرة منذ عقود والتي ألقت بثقلها على الطبقات الشعبية التي توسعت دائرتها

بإطراد

عديد نطار
كاتب لبناني

بعد يومين من الحرائق الهائلة التي اجتاحت غابات لبنان، وكشفت عن مدى الإهمال الذي يعانيه قطاع توقع ومتابعة الكوارث والفساد في لبنان، اجتمعت الحكومة اللبنانية لتقر سلة ضرائب جديدة لمعالجة عجز الموازنة العامة، بينما لا تزال فضائح الصفقات التي كشفت هدر مئات الملايين من الدولارات في قطاعات الجمارك والاتصالات والكهرباء والسود والتربية والصحة وسواها، حديث الناس.

ما يجري حالياً في لبنان أمر مختلف عن كل الحركات الاحتجاجية السابقة؛ إن لجهة اتساع دائرته الجغرافية والشعبية أو لجهة عفويتها أو لجهة عدم قدرة الأطراف السياسية والطائفية على اختراقه

قبل إقرار سلة الضرائب تلك، طالعنا وزير البيئة فادي جريصاتي بتصريحه الشهير "أنا أدفع الضرائب وسابقى أدفع الضرائب حتى لو كنت أعلم أنها ستسرق، وأطلب من جميع اللبنانيين دفع الضرائب حتى لو تاكدوا أنها ستسرق!". ليرد الناشطون "إذا كانت أموال الضرائب ستسرق فانت شريك في السرقة، يعني من العبّ للجيبة"، أما نحن فنطلب منا الدفع دون مقابل، هذه ليست ضرائب، هذه "خوة".

منذ يوم الخميس، وإثر الإعلان عن توجه الحكومة اللبنانية إلى فرض سلة ضرائب جديدة على المواطنين، بدأ اللبنانيون حراكهم، الذي تحول إلى انتفاضة شعبية، انطلقت من بيروت

الخرائط المتحركة للنفوذ في الشمال السوري

جميع النقاط الحدودية ضمن القرار 2254 الذي يتحدث عن «السيادة السورية ووحدة الأراضي السورية»، ويبدو أن قمة سوتشي بين بوتين وأردوغان في 22 أكتوبر ستبحث إمكانية تعديل أو تطبيق «اتفاق أضنة» للعام 1998 الذي تعتبره روسيا أفضل حل للخلاف بين دمشق وأنقرة، وهي مستعدة لتسهيل مفاوضات غير مباشرة أو مباشرة، لتطوير هذا الاتفاق.

الخط واعتبرت أن الوضع مناسب لاستكمال سيطرة النظام الذي تدعمه على كل الأراضي السورية خاصة بعد قرار الانسحاب الأمريكي. وحسب باحث روسي "تدخلت موسكو في الملف السوري منذ بداية الصراع، لتحدي واشنطن في المقام الأول، وأتى الدفاع عن نظام بشار الأسد في المقام الثاني". إذ أن الهدف الأساسي للرئيس فلاديمير بوتين كان "إثبات أنه يمكن أن يضع حداً لما يراه سياسة أميركية لإسقاط انظمة غير مرغوب فيها".

والياً في شرق أوسط مضطرب تؤكد الأوساط الروسية أن موسكو لا تنوي أن نحل محل واشنطن ولا تكرر ما كان أيام الاتحاد السوفييتي وكل ذلك لنفي أي توجه أو رغبة في الهيمنة الإقليمية. ومع ذلك، عزز الكرملين قبضته على المنطقة، وفاز، في نهاية هذا التسلسل الأخير، بقوة عالمية مستعدة لملاء المكان الذي تركته الولايات المتحدة فارغة.

على صعيد الساحة السورية لا يزال من الأمور المعلقة مصير الوجود الأميركي في قاعدة التنف في زاوية الحدود السورية-الأردنية-العراقية، وكذلك ليس هناك حتى اللحظة من أجوبة حاسمة حول مصير أبار النفط والغاز التي كانت تحت سيطرة حلفاء واشنطن. وهذا يقود إلى التساؤل إزاء مستقبل دور قوات سوريا الديمقراطية في الميزان الإقليمي وكذلك تموضع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ووحدات الحماية وما إذا كان الترتيب مع روسيا والنظام هو الأكثر ترجيحاً بعد "الطعنة الأميركية" واتفاق 17 أكتوبر.

من جهةها، تصرّ موسكو على "انتشار الجيش السوري رمزياً على

اقتصادية مدمرة عدم أفلات الورقة التركية كلياً من يد واشنطن وردع أقرة عن استكمال استدارتها نحو موسكو. هكذا في لعبة الحبال المشدودة وضبط الإيقاع على الساحة السورية، سعى أردوغان لترميم مصالحه وركز ترامب في توجيه رسائله على الداخل الأميركي غير عابى ببلورة سياسة متماسكة أو استراتيجية إقليمية. وفي إطار التجاذب القائم في الشمال السوري دخلت روسيا على

أيام وصعوبة المواجهة مع المقاتلين الأكراد من العوامل التي خففت الزخم التركي. ومن جهتها لعبت المؤسسات الأميركية لعبة تخفيف الخسائر بعد قرار ترامب والانقسام الذي أحدثه داخل البيت الأميركي إلى حد اتهام رئيس الكونغرس نانسي بيلوسي لسيد البيت الأبيض بتنفيذ الأجندة الروسية. ونظراً لذلك حاول الرئيس الأميركي من خلال تسريب رسالته المهينة للرئيس التركي ومن خلال التلويح بعقوبات

الذي رعته روسيا ما بين النظام السوري ووحدات الحماية الكردية لأحظ الكثير من التداخل في مناطق شرق رأس العين وتبدو المنطقة الأمنة (على مدى 400 كيلومتر وعمق 30 كيلومتراً حسب طلب تركيا، علماً أن نص الاتفاق لم يحددها ولم يفصح شيئاً عنها نائب الرئيس الأميركي مايكل بنس) بمثابة "جبهة سويسرية منقوبة" خاصة بعد انتشار القوات السورية النظامية في منبج وكوباني (عين العرب).

ومن المحتمل أن تكون المنطقة الممتدة بين رأس العين والقامشلي موضع تنازع وليس من الأكيد أن وحدات الحماية الكردية ستنفذ الانسحاب خلال خمسة أيام وفق الاتفاق الذي تسميه واشنطن وقفا لإطلاق النار وتعتبره أنقرة مجرد تعليق للعملية العسكرية المسماة "نزع السلام".

لا تنحصر المشكلة في التسميات بل تطال المضمون وغالباً ما يمكن الشيطان في التفاصيل، حسب المثل الفرنسي. ففي البيان المشترك التركي الأميركي بشأن شمال سوريا الكثير من العموميات والالتزامات المبهمة تحت يافطة حلف شمال الأطلسي أو من خلال تفهم المخاوف الأمنية لتركيا.

يمثل هذا الاتفاق الحد الأدنى الممكن بين الطرفين الأميركي والتركي ويمكن اعتبار الجانب الكردي الخاسر الأكبر بموجبها، لكن ذلك لا يعني أن الرئيس رجب طيب أردوغان كسب الشوط بسبب المناورة الكردية مع الجانب الروسي، في ظل النعمة داخل الولايات المتحدة إزاء قرار ترامب والاستنكار الدولي والأوروبي والعربي للعملية التركية. كذلك كانت وقائع المعارك في تسعة



بعد عشرة أيام على إطلاق الهجوم التركي الذي لم يكن ممكناً من دون ضوء أمريكي- روسي، تغيرت قواعد اللعبة شرق الفرات وفتحت المجال كي تقدم موسكو نفسها كلاعب أساسي

وفي نفس الوقت تريد موسكو أن تبحث مع دمشق وأنقرة وقوات سوريا الديمقراطية خطوط التماس بين الأطراف المتنازعة. في هذه الأثناء، تخشى بعض الأوساط السورية المعارضة من مساومة جديدة بين موسكو وأنقرة على حساب مناطق غرب وجنوب إدلب وذلك في سياق وضع للمسات الأخيرة على مناطق نفوذ وتقسيم واقعي وفق الأمر الواقع بانتظار الحل النهائي للمسألة السورية.

انت تقريبا أميركي- روسي، تغيرت قواعد اللعبة شرق الفرات وفتحت المجال كي تقدم موسكو نفسها كلاعب أساسي

د. خنار أبودياب
استاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوسياسية-لبنان-باريس

انت العملية التركية الأخيرة في سياق نزاعات السيطرة والنفوذ والمصالح في الشمال السوري. وعلى مدى السنوات الأخيرة أصبحت المسألة السورية أشبه بالروايت التي تكسبها روسيا تباعاً. تكسر هذه الخلاصة الأولية روسيا بمثابة اللاعب الدولي الرئيسي والحكم الأول وذلك بعد الانسحاب الأميركي وبلورة موسكو لترتيب ما بين النظام ووحدات الحماية الكردية.

لكن الاتفاق الأميركي- التركي الذي جرى التوصل إليه في 17 أكتوبر الحالي، زاد من خلط الأوراق ومن تداخل خرائط النفوذ في منطقة شرق الفرات والجزيرة وصولاً إلى نهر دجلة قرب الحدود العراقية.

بعد الترتيب المنتسب للرئيس التركي مع فريق الرئيس دونالد ترامب، لن تضمن تركيا ما تريد تحقيقه من دون موافقة سيد الكرملين. ولذا تبدو اللعبة مفتوحة بكل عناصر غموضها وتحولاتها على مساحة الرمال السورية المتحركة. بعد عشرة أيام على إطلاق الهجوم التركي الذي لم يكن ممكناً من دون ضوء برتقالي أميركي- روسي، تغيرت قواعد اللعبة شرق الفرات وفتحت المجال كي تقدم موسكو نفسها كلاعب أساسي بين دمشق وأنقرة وبين دمشق والأكراد ووسيط بين الأطراف المتصارعة للوصول إلى ترتيبات اليوم التالي بعد الخروج الأميركي من شرق سوريا. لكن ما بين اتفاق 17 أكتوبر الأميركي- التركي واتفاق 11 أكتوبر